

كمال الدين وتمام النعمة

[364] فأما الكافرون: فالذين قالوا: إن معاوية إمام، وعلي لا يصلح لها، فكفروا من جهتين إذ جحدوا إماما من آل عزوجل، ونصبوا إماما ليس من آل. وأما المشركون: فقوم قالوا: معاوية إمام، وعلي يصلح لها، فأشركوا معاوية مع علي عليه السلام. وأما الضلال: فعلى سبيل أولئك خرجوا للحمية والعصبية للقبائل والعشائر. فانقطع بيان عند ذلك. فقال ضرار: وأنا أسألك يا هشام في هذا؟ فقال هشام: أخطأت قال: ولم؟ قال: لانكم كلكم مجتمعون على دفع إمامة صاحبي، وقد سألني هذا عن مسألة وليس لكم أن تثنوا بالمسألة علي حتى أسألك يا ضرار عن مذهبك في هذا الباب؟ قال ضرار: فسل، قال: أتقول: إن آل عزوجل عدل لا يجور؟ قال: نعم هو عدل لا يجور تبارك وتعالى، قال: فلو كلف آل المقعد المشي إلى المساجد والجهاد في سبيل آل، وكلف الاعمى قراءة المصاحف والكتب أتراه كان يكون عادلا أم جائرا؟ قال ضرار: ما كان آل ليفعل ذلك، قال هشام: قد علمت أن آل لا يفعل ذلك ولكن ذلك على سبيل الجدل والخصومة، أن لو فعل ذلك أليس كان في فعله جائرا إذ كلفه تكليفا لا يكون له السبيل إلى إقامته وأدائه؟ قال: لو فعل ذلك لكان جائرا. قال: فأخبرني عن آل عزوجل كلف العباد ديننا واحدا لا اختلاف فيه لا يقبل منهم إلا أن يأتوا به كما كلفهم؟ قال: بلى، قال: فجعل لهم دليلا على وجود ذلك الدين، أو كلفهم مالا دليل لهم على وجوده فيكون بمنزلة من كلف الاعمى قراءة الكتب والمعقد المشي إلى المساجد والجهاد قال: فسكت ضرار ساعة، ثم قال: لا بد من دليل وليس بصاحبك، قال:
